تعتبر ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني

الحساوي: البنوك المحلية تدرك أهمية تطبيق معايير الحوكمة التي حددها البنك المركزي

«كونا»: أكد الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت الدكتور حمد الحساوي ان البنوك المحلية تدرك مدى أهمية تطبيق معايير الحوكمة وتحرص على أن تستكمل الاجراءات الكاملة لقواعدها وهي ملتزمة بالتاريخ الذي حدده بنك الكويت المركزي بشان البدء في تطبيقها في 1 يوليو المقبل.

وقال الحساوي في لقاء مع «كونا» امس ان البنوك تعتبر ركنا اساسيا من أركان الاقتصاد الوطني فهي تدرك ما يترتب على تطبيق الحوكمة من مسؤوليات تتعلق بسلامة ومهنية إدارة أمورها بما يتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالإدارة السليمة للشركات والمؤسسات ولذلك فقد قطعت شوطا في استيفاء المتطلبات التي وضعها بنك الكويت المركزي في مجال الحوكمة.

واضاف أن خطة التنمية التي قدمتها الحكومة لتطوير الاقتصاد تسير ببطء على الرغم من تنفيذ بعض المشروعات مشيرا الى ان الخطة نصت على رفع نصيب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيما جاء توزيع الاستثمارات بها غير متماش مع المستهدفات الأساسية التي تسعى إليها.

■ حجم الاستثمارات المتوقعة للقطاع الخاص دون مستوى الطموح

وذكر ان حجم الاستثمارات المتوقعة للقطاع الخاص ضمن الخطة دون مستوى الطموح مشيرا الى ضرورة الحد من البيروقراطية ودعم اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي ورفع مستوى البنية التحتية وتطوير الخدمات وتعميق التنويع الاقتصادي والاعتماد على اليات السوق وتطوير أسواق المال ودعم الادارة الفعالة للشركات ومكافحة الفساد.

وفي رده على سؤال في حال قيام بنك الكويت المركزي برفع الضمانات على الودائع فهل ستحافظ البنوك المحلية على قدرتها الائتمانية وتصنيفاتها المرتفعة اكد الحساوي ان البنوك الكويتية اعتادت أن تمارس أنشطتها بشكل طبيعي حتى مع عدم وجود أي أنظمة أو تشريعات تكفل ضمان الودائع.

واشار الى ان ما قدمته الدولة من ضمان للودائع المصرفية جاء في أعقاب نشوب الازمة المالية العالمية لطمأنة المودعين بتوفير نوع من الحماية لهم في حال عدم قدرة البنوك على الايفاء بالتزاماتها نحو المودعين من جانب ولتعزيز استقرار القطاع المصرفي «على الرغم من متانة اوضاعه المالية».

واضاف انه بعد مرور خمس سنوات وفي ضوء الاوضاع المستقرة للبنوك وما تحققه من أرباح جيدة وما تتمتع به من مؤشرات مالية قوية ومعدلات كفاية رأس مال مرتفعة فإن رفع الضمان على الودائع لن يمثل أي مشاكل على الاطلاق بالنسبة للبنوك «فضمان الودائع يكون لظروف استثنائية والبنوك حاليا قادرة على ضمان ودائع عملائها».

■ الدولة قامت بضمان الودائع لزرع الطمأنينة في نفوس المودعين بعد الأزمة المالية

■ البنوك اعتادت علي أن تمارس أنشطتها بشكل طبيعي

وشدد على حرص اتحاد المصارف على المساهمة في وضع الحلول العملية للمشاكل الاقتصادية «فقد أعد الاتحاد ورقة بالتعاون مع اتحاد الشركات الاستثمارية حول مقترح بالإجراءات العاجلة لمعالجة الوضع الاقتصادي في الكويت وتم تقديمها في ديسمبر 2012 إلى القيادة السياسية وتضمنت مقترحا بشأن معالجة أوضاع الشركات».

واوضح ان المقترح قائم على تقييم أوضاع شركات الاستثمار بواسطة مؤسسات متخصصة في عمليات التقييم وتصنيفها في ثلاث مجموعات حسب أوضاعها المالية «الاولى هي الشركات ذات الأوضاع المالية المتينة والثانية الشركات التي لها جدوى مناسبة لاستمرارها على المدى الطويل ولكنها تحتاج إلى بعض المساندة حاليا والثالثة هي الشركات التي لا جدوى من استمرارها» مضيفا ان المقترح قائم ايضا على إنشاء المؤسسة الكويتية لمعالجة أوضاع الشركات المضطربة.

حمد الحساوي

واكد ان البنوك المحلية قادرة على مواجهة الصدمات والاستمرار في مواصلة نشاطها في ظل الاوضاع الصعبة ولديها مصدات كافية فهي تتمتع بمؤشرات ايجابية تعززها اربع ركائز هي معدلات كفاية رأس المال والسيولة المرتفعة وجودة الأصول واستمرارها في تحقيق الأرباح بمستويات جيدة.

واوضح ان هذه الركائز ستعزز من قدرة البنوك على تطبيق «بازل 3» بما يتناسب مع التوجهات العالمية من حيث توقيتات التطبيق مبينا ان بنك الكويت المركزي حريص على أن تكون الكويت من أولى الدول في تطبيق «بازل 3» لتحقق ما حققته في عام 2005 حيث كانت من أولى الدول في تطبيق تعليمات «بازل 2».

وبالنسبة الى قدرة البنوك الكويتية على تنفيذ المطالب الاخيرة برفع نسبة العمالة الوطنية قال ان عدد العمالة في البنوك المحلية يتزايد لتتجاوز نسبة العمالة الوطنية فيها النسبة المقررة للقطاع المصرفي 60 في المئة موضحا ان هذا القطاع كان من أول القطاعات الاقتصادية التزاما بقرار مجلس الوزراء وتحقيقا لنسبة العمالة الوطنية المقررة.

واضاف انه من ضمن استراتيجية البنوك العمل على زيادة نسبة العاملين الكويتيين لديها خلال السنوات القادمة وبما يتلاءم مع احتياجاتها وتطور العمليات المصرفية وهو ما يتسق مع التوجه الحكومي لزيادة النسبة المقررة للقطاع إلى 66 في المئة لافتا الى ان تطبيق هذه النسبة ينبغي أن يكون تدريجيا خلال عدد من السنوات.

وبين ان قطاع المنشآت الصغيرة في الكويت يعد من أهم الروافد الاقتصادية التي لم يتم استغلالها بالصورة التي تعظم الاستفادة منه بما ينعكس على تحقيق أهداف عملية التنمية مؤكدا اهتمام البنوك بإنشاء وحدات خاصة لتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة «غير أن هناك اسبابا قد تعوق استفادة هذه المنشآت من التمويل المصرفي ترجع إلى عدم استيفاء شروط الاقراض».

■ خطة التنمية التي قدمتها الحكومة تسير ببطء بالرغم من تنفيذ بعض المشاريع

واضاف ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة تسيطر على هيكل المؤسسات بنسبة 94 في المئة من إجمالي عدد المؤسسات وتتركز في قطاع تجارة الجملة والتجزئة مشيرا الى أن نتائج جهود تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الجوانب التمويلية فقط خلال السنوات الماضية لم تكن كافية لتحقيق الطموح في خلق مشروعات تسهم في تحقيق الأهداف التنموية المشار إليها.

وبالنسبة الى تعدد فروع البنوك الاجنبية في الكويت اوضح الحساوي ان تعدد فروع البنوك الاجنبية أو مدى ملاءمة الطاقة الاستيعابية لسوق الخدمات المصرفية في أي دولة لابد أن يتم وفقا لمعايير ترتكز على الخريطة الاقتصادية والسكانية للدولة مضيفا ان البنوك المركزية هي الجهة المنوط بها دراسة أوضاع القطاع المصرفي والحكم على مدى ملاءمة عدد الكيانات المصرفية العاملة في الدولة.

وذكر أن فروع البنوك الاجنبية التي تعمل في الكويت ويبلغ عددها 11 فرعا تمثل ثمانية بنوك خليجية وثلاثة عالمية تتمتع بمتانة اوضاعها ومؤشرات مالية قوية مبينا ان وجود الفروع الاجنبية في الكويت ينسجم مع التوجهات نحو تنويع هيكل القطاع المصرفي والمالي وتحسين بيئة العمل المصرفي ودعم مناخ المنافسة.

البنك التجاري رعى فعاليات الاتحاد الكويتي للرياضة النسائية

الشيخة نعيمة الأحمد مع فريق كرة «القدم النسائية»

تماشياً مع إستراتيجية البنك التجاري الرامية إلى دعم ورعاية الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والرياضية والثقافية التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني وهيئات الدولة المختلفة في إطار تواصله المستمر مع كافة فئات المجتمع، قام البنك برعاية فريق منتخب الكويت لكرة القدم النسائية وكذلك فعاليات الدوري النسائي الأول لألعاب القوي وكرة الطاولة – وكرة السلة، والتي نظمها الاتحاد الكويتي للرياضة النسائية – بمشاركة عدد من الفتيات بمختلف فئاتهم العمرية وبرعاية الشيخة /نعيمة الأحمد الجابر الصباح.

وفي هذا السياق صرحت مساعد المدير العام – إدارة الإعلان والعلاقات العامة – أماني الورع قائلة « تمتد جهود المسؤولية الاجتماعية في البنك لتغطي مختلف الفعاليات الرياضية والثقافية والاجتماعية التي تقوم بتنظيمها مؤسسات المجتمع المدني، ومن هذا المنطلق جاءت رعاية البنك التجاري لهذه الفعاليات الرياضية المهمة التي تحث على الاهتمام بالأنشطة الرياضية والألعاب النسائية لمواكبة ما وصلت إليه الاتحادات القارية والدولية في تطوير الرياضة النسائية».

وتابعت أماني الورع قائلة أن البنك التجاري يسعي إلى تشجيع الفتيات منذ نعومة أظافرهن على ممارسة الرياضة لخلق جيل واعي بأهمية ممارسة الأنشطة الرياضة المختلفة التي تساهم في مكافحة السمنة والأمراض المرتبطة بها، منوهة بأن الرياضة تساهم في التخفيف من مشاكل أمراض المفاصل والروماتيزم وهشاشة العظام وتحسين الحالة النفسية والمعنوية، ومؤكدة بأن دعم مثل هذه الفعاليات يساهم في إبراز صورة الكويت واهتمامها بالرياضة النسائية في المحافل الرياضية الإقليمية والعالمية.

وبهذه المناسبة تقدمت رئيس مجلس الإدارة للاتحاد الكويتي للرياضية النسائية الشيخة/ نعيمة الأحمد الجابر الصباح بشكرها العميق لإدارة البنك على رعايته للدوري النسائي الأول ودعم المنتخب الكويتي لكرة القدم النسائية، مشيدة بجهود البنك المتواصلة وحرصه الدائم على دعم الفعاليات المجتمعية والرياضية التي تخدم فئات المجتمع كافة.

افتتح الفرع الثاني لماركة «نانوس» في «الأفنيوز»

لوسادا: نمو التعاون الاقتصادي بين إسبانيا والكويت بـ20 في المئة

لوسادا والخرافي خلال الافتتاح

جانب من جوله السفير

اكد سفير مملكة اسبانيا لدى دولة الكويت أنخل لوسادا ان اسبانيا تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي بين اسبانيا والكويت التي شهدت نموا واضحا في السنوات القليلة الماضية أن هناك تزايدا في حجم التبادل التجاري بين البلدين في الاعوام الأخيرة، وقد تراوحت نسبة الزيادة في العام الماضي بين 15 إلى 20 في المئة لافتا الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين يقارب 200 مليون يورو.

وقال السفير لوسادا خلال افتتاح الفرع الثاني لمعرض الازياء ماركة «نانوس» الاسباني الخاصة بالأطفال في منطقة الأفنيوز تو لإفتا إلى ان هناك ازدهار في عددا كبيرا من الشركات الإسبانية تعمل في الكويت ولهذا افتتحت السفارة الإسبانية، مكتبا تجاريا خصيصا للاهتمام باعمال الشركات الأسبانية الراغبة في العمل في الكويت.

■ الشركات الإسبانية العالمية تسعى للدخول في مشاريع خطة التنمية

■ الخرافي: «بيبه كيدز» لديها خطط توسعية خلال الفترة المقبلة

واضاف ان هناك تنسيقا مستمرا بين السفارة الأسبانية في الكويت والسفارة الكويتية في اسبانيا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خصوصا أن هناك علاقات سياسية متميزة تجمعهما، مشيرا الى ان هناك العديد من الشركات الأسبانية عالية التصنيف في جميع المجالات تسعي للحصول على فرص للاستثمار والعمل في الكويت، خصوصا في مجال الأعمال الهندسية والإنشائية والبنية التحتية وإعادة تاهيل بعض الجزر، وتطوير الحقول النفطية، وقطاعي النقل والاتصالات، بما يساهم في نجاح خطة التنمية الخمسية التي الكويت.

ومن جانبها اشادت رئيس مجلس الادارة لشركة «بيبه كيدز» دانه فوزي الخرافي وكلاء ماركة «نانوس» الاسبانية بالنجاح والاقبال الكبير الذي حققته الماركة في السوق المحلي لافته الى ان هذين الفرعين يعدان اول فروع الذين يتم افتتاحهم على مستوى الشرق الاوسط في الكويت.

وقالت الخرافي ان افتتاح الفرع الثاني لـ«نانوس» في «الافنيوز» يتماشى مع خطة الشركة في التوسع في اكبر المولات التجارية في الكويت، لافتة الى ان الفرع الاول للشركة في «ديسكفري» والذي تم افتتاحه منذ عام.

وقالت الخرافي ان ماركة «نانوس» تعتبر من اشهر الماركات في العالم من حيث الجودة والموديلات المتجددة والعصرية استطاعت خلال السنوات القليلة ان ترسخ وجودها في اسواق اوروبا والولايات المتحدة واستطاعت الاستحواذ على حصة مؤثرة في الاسواق العالمية الامر الذي دعا شركه بيبه كيدز الى الحصول على الوكالة في اسواق الكويت خاصة مع التزام «نانوس» بكافة المعايير والجودة.

«علي الغانم وأولاده» للسيّارات تقدم طرازات BMW وMINI الحائزة على جوائز

■ مجموعة BMW تحتفل بجوائز أفضل محرّكات للعام 2013 مع فوز علامتَي BMW وMINI

حصدت مجموعة BMW مؤخراً جائزتَي أفضل فئة في معرض جوائز أفضل محرّكات لعام 2013 وذلك عن محرّك BMW بالتوربو الثنائي TwinPowerTurbo سعة 2 لتر ومحرّك MINI بالتوربو الثنائي MINI TwinPower سعة 1.6 لتر. وتأكيداً على التزامها بتقديم الأفضل إلى عملائها، تقدّم شركة علي الغانم وأولاده للسيّارات، الوكيل الحصري والموزّع المعتمد لمجموعة BMW في الكويت، هذين المحرّكين في بعض سيّارات BMW وMINI.

ويضمّ محرّك BMW الفائز شاحن توربيني بتقنية twin-scroll، ونظام الحقن المباشر للوقود، ونظامBMW Valvetronic للتحكّم الكامل بسرعة الصمامات. يولّد المحرّك 180 كيلوواط/245 حصاناً ويستخدم لدفع سيّارات BMW 328i وBMW 528iو BMW X3 xDrive28i.

وفاز المحرّك رباعي الأسطوانات بالتوربو الثنائي سعة 1.6 لتر من MINI للسنة الثالثة على التوالي ونجده في سيّارات MINI Cooper S وMINI Cooper S Countrymanو Paceman حيث يمكن استخدامه مع نظام الدفع الكلي ALL4.

وبفضل طاقة المحرّك القصوى التي تصل إلى 135 كيلوواط/184 حصاناً، تستطيع سيّارة MINI Cooper S الانطلاق من صفر إلى 100 كلم في الثانية في 7 ثوان، ويبلغ معدّل استهلاك المحرّك للوقود بحسب دورة الاختبارات الأوروبية 5.8 لترات لكل 100 كلم.

وقال يوسف القطامي، مدير عام شركة علي الغانم وأولاده للسيّارات: «يشهد نجاح مجموعة BMW في هذه الجوائز مرة أخرى على موقع الشركة الريادي وعلى جودة علاماتها. ويشرّفنا جداً أن نكون شريكاً لها. ويضمّ السوق الكويتي عملاء مُدركين بالفعل يبحثون دائماً عن أحدث منتجات العلامات وأفضلها. وتحظى علامتا BMW و MINI بشعبية كبيرة في الكويت إذ تشكّلان المزيج المثالي بين الجودة والتكنولوجيا المبتكرة، فتقدّمان للعملاء سيّارات فريدة من نوعها تناسب حاجاتهم ومتطلباتهم أياً كانت».

تجدر الإشارة إلى أنّ السيارات الفائزة عن كل فئة والفائزة عموماً تختارها لجنة عالمية ضمّت هذا العام 84 صحافياً متخصصاً في مجال السيارات من 35 بلداً. ومنذ عام 1999، حصدت مجموعة BMW أكثر من 60 جائزة عن الفئات وجائزة عامة في هذه المسابقة.

تقدّم شركة علي الغانم وأولاده للسيّارات، الوكيل الحصري لمجموعة BMW في الكويت، سيّارات ذات جودة عالية وخدمات هي الأفضل في فئتها إلى العملاء. وبناءً على علاقة وطيدة مع مجموعة BMW عام 1986، تواصل شركة علي الغانم وأولاده للسيّارات تحقيق النجاح تلو الآخر.

BMW